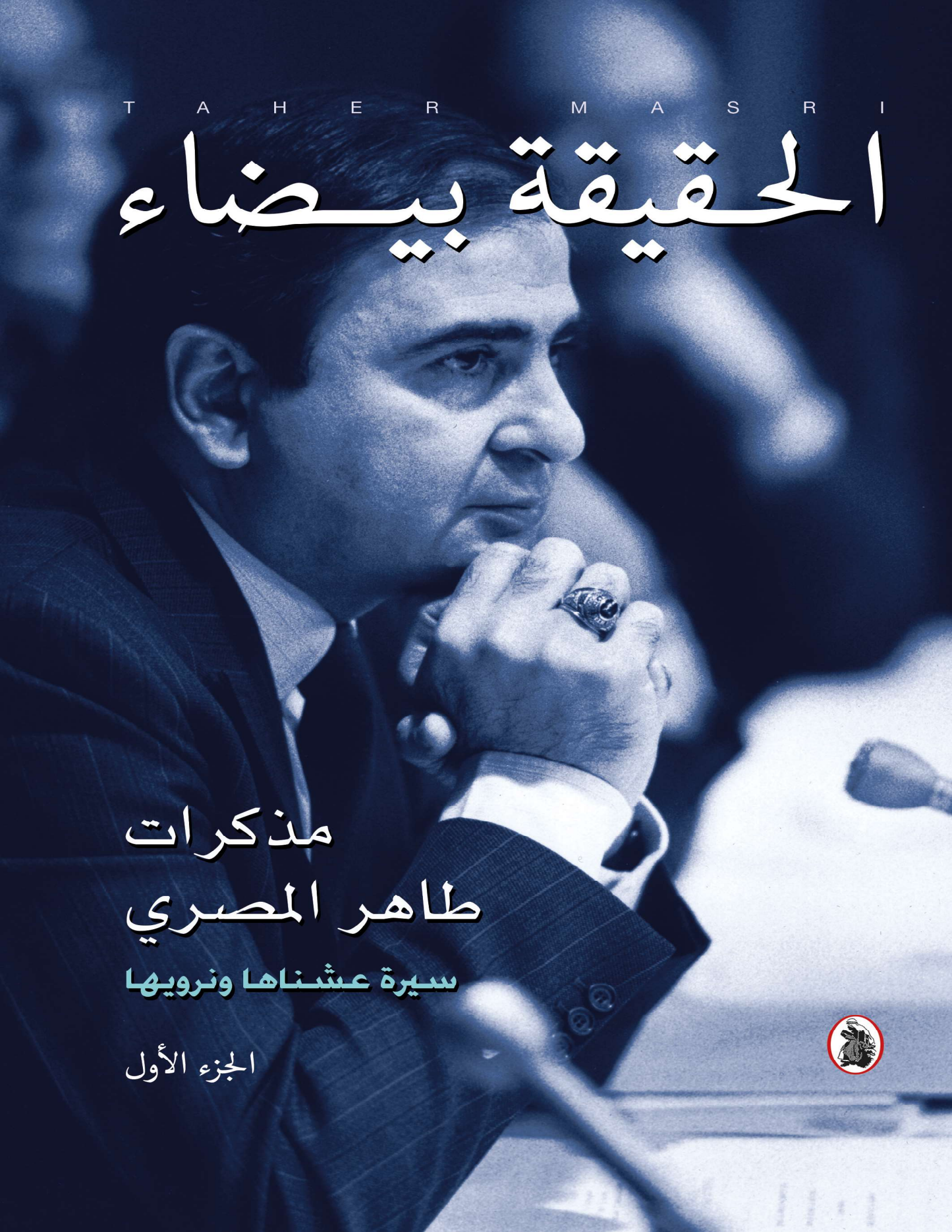

T A H E R  M A S R I

# الحقيقة بيضاء

## مذكرات طاهر المصري

### سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

# الفصلُ الثّامنُ

## قتلٌ بطيءٌ لاتّفاقٍ جيّدٍ

لا يجوزُ اتّهام زيد الرّفاعي بأنّهُ مَنْ وقفَ خلفَ إلغاءِ الاتّفاقِ الأردنيِّ - الفلسطينيِّ. فقد رأتْ فيه سورية اَستهدافًا مباشرًا لأمنِها الوطنيِّ، واتّهمتِ الأردنّ وعرفات بالعملِ ضدَّ أمنِها الوطنيِّ، بخاصّةٍ بعدَ خروجِ المنظّمةِ من بيروت عام ١٩٨٢، وما آلتْ إليه العلاقةُ بين عرفات وحافظ الأسد. كما إنّ الموقفَ السّوفياتيَّ ساهَمَ هو الآخرُ في دعمِ الموقفِ السّوريِّ وتقويتِهِ.

كان من أولويّاتِ زيد الرّفاعي ترميمُ العلاقةِ مع سورية، لذلكَ سارعَ إلى زيارةِ دمشق في شهرِ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٨٥، وكان هدفُنا المعلَنُ هو إعادة المياهِ إلى مجاريها بين عمّان ودمشق، بخاصّةٍ بعدَ توقيعِ الاتّفاقِ الأردنيِّ - الفلسطينيِّ الّذي رفضتْهُ دمشق بقوّةٍ وبدعمٍ مباشرٍ من موسكو.

وبذكائهِ المعهودِ، ترأّسَ الرّفاعي وفدًا كبيرًا من وزراء ومسؤولين لزيارةِ دمشق تعبيرًا عن أنَّ الأمورَ عادت إلى مجاريها، ليس فقط على مستوى التّعاملِ السّياسيِّ والدّبلوماسيِّ فحسب، بل على المستوى الثّنائيِّ أيضًا.

كنتُ أحدَ الوزراءِ المرافقين، وأجْرَيْنا لقاءاتٍ عاديّةً جدًّا مع المسؤولين السّوريّين، إلّا أنَّ زيد الرّفاعي اَجتمعَ منفردًا بالرّئيسِ حافظ الأسد لمدّةِ سبعِ ساعاتٍ متواصلةٍ، وعادَ إلينا بعدها في ساعةٍ متأخّرةٍ من اللّيلِ، وكنّا بانتظارهِ في فندقِ شيراتون إلى جانبِ عددٍ من القياداتِ السّوريّةِ، أذكرُ منهم العماد مصطفى طلاس، وأعطى الرّفاعي الوفدَ فيما بعد مُلخّصًا عاديًّا مشيرًا إلى أنّ الأمورَ جرتْ على خيرِ ما يُرام وأنّ الاتّصالاتِ سوف تستمرُّ.

أعتقدُ أنّ زيارةَ دمشق بهذا الوفدِ الوزاريِّ الكبيرِ قد أعادتْ إلى الرّفاعي تفوّقَهُ، ومنحَتْهُ حرّيّةً أوسعَ في إدارةِ الشّؤونِ السّياسيّةِ وفي مواجهةِ آراءِ بعضِ رجالاتِ القصرِ فيه وفي سياساتِه.

بعد ذلك بنحوِ شهرَين، وبتاريخ العاشر من تشرين الثّاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٥، وجّهَ الملكُ رسالةً مهمّةً ذاتَ معانٍ كبيرةٍ وخطيرةٍ إلى زيد الرّفاعي، اَعترفَ فيها بتورّطِ الأردنّ في أعمالِ عنفٍ داخلَ سورية، ووضعَ اللّومَ في رسالتِه عن تلك الأعمالِ على رئيسَي وزراء سابقَينْ قاصدًا بذلك أحمد عبيدات ومضر بدران، ووجّهَ إليهما نقدًا شديدًا وعلنيًّا، وكلاهما كان مديرًا للمخابراتِ العامّةِ ومسؤولًا عاليًا في منظومةِ الأمنِ الأردنيِّ، وإلقاءُ اللّومِ عليهما هو بمنزلةِ التّنصّلِ من معرفةِ أيٍّ من نشاطاتِهما ضدَّ سورية، وذلك من خلالِ اَتّصالاتِهما بخلايا من الإخوانِ المسلمين في سورية.

أمّا الأهمّيّةُ الثّانيةُ لتلك الرّسالةِ فهي أنّها أَتَتْ بعدَ زيارةِ زيد الرّفاعي الّتي تحدّثْنا عنها، وربّما كانت كتابةُ تلك الرّسالةِ شرطًا سوريًّا لعودةِ العلاقاتِ الأردنيّةِ السّوريّةِ، أو أنَّ زيدًا كان له التّأثيرُ الطّاغي على الملكِ ليدفعَ به إلى كتابةِ تلك الرّسالةِ الخطيرةِ مقابلَ تحسينِ العلاقاتِ الأردنيّةِ - السّوريّةِ، وفتحِ علاقاتٍ جديدةٍ مع دمشق.

في كلا الحالَتين، فقد كانتِ الرّسالةُ الملكيّةُ الاعتذاريّةُ، وما تضمّنَتْهُ من نقدٍ ذاتيٍّ واَعترافٍ بالمسؤوليّةِ في خطابٍ ملكيٍّ لم نعهَدْهُ من قبلُ ذات وقعٍ مهّمٍ جدًّا، ولا أزعمُ أنّني أعرفُ شيئًا عن خلفيّةِ الرّسالةِ وأسبابِها حتّى اللّحظةِ.

كان الملكُ حسين يعرفُ حدودَ الواقعِ الدّبلوماسيِّ والسّياسيِّ العالميِّ، وكان يريدُ أن يتخطّاه بإدخالِ منظّمةِ التّحريرِ وإشراكِها في الحلِّ السّياسيِّ. ومنذُ اَحتلالِ الضّفّةِ الغربيّةِ العام ١٩٦٧، وهو يُؤمنُ بأنْ لا حلَّ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ إلّا بالوسائلِ والطّرقِ السّلميّةِ. وتعزّزتْ قناعتهُ بأنَّ القوّةَ والحربَ لا يمكنُهما إعادةَ

فلسطين، لأنّ إسرائيل في ذهنِ العالمِ واَستراتيجيّتهِ الدّوليّةِ وُجِدَتْ لتبقى، وأنَّ دولَ الغربِ قاطبةً سوف تحميها بكلِّ ما تملكُ من الوسائلِ المُتاحةِ.

لذا اَنهمكَ الأردنّ في اَتّصالاتٍ سرِّيّةٍ مع الدّولِ الأوروبيّةِ والولاياتِ المتّحدةِ، وحتّى مع إسرائيل بغيةَ الحصولِ على اَعترافٍ مناسبٍ لمنظّمةِ التّحريرِ، كي تتمكّنَ من دخولِ المؤتمرِ ومن المشاركةِ الفاعلةِ فيه.

وكثيرًا ما دخلتُ في نقاشٍ مع الملكِ حسين حولَ مستقبلِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، كان يرى بأنّنا لا نستطيعُ «سحقَ إسرائيل»، والتّجربةُ الماضيةُ عَلّمَتْنا ذلك، بل كانت إسرائيل سعيدةً بأن تُهاجِمَها الجيوشُ العربيّةُ في نقطةِ قوّتِها وهي القوّةُ العسكريّةُ، لأنّها كانت تُحقّقُ بذلك اَنتصاراتٍ كاسحةً ونوعيّةً على تلك الجيوشِ وتُدمّرُ كياناتِها وقوّتِها، ما يضطرُّ العرب إلى إعادةِ الإعمارِ وتخصيصِ مبالغَ أكبر في موازناتِهم لإعادةِ بناءِ جيوشِهم، بدلًا من تخصيصِها لموازناتِ التّنميةِ المحلّيّةِ، إضافةً إلى أنّها كانت تكسبُ أيضًا عطفَ العالمِ ودعمهُ لها، وتؤكّدُ دعايتَها العالميّةَ بعداوةِ العربِ لها.

واَتّفَقْنا أنّنا كعربٍ غيرُ قادرين على إلغاء إسرائيل؛ لذلك يجبُ أن يركّزَ الهدفُ الإستراتيجيُّ والبعيدُ المدى للعربِ على «تذويبِ إسرائيل» من خلالِ السّلامِ المُبرمَجِ معها لهذه الغايةِ.

خلالَ تلك الفترةِ، اَزدادَ اَحتكاكي المباشرُ بياسر عرفات وبمنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ من خلالِ موقعي الرّسميِّ وزيرًا للخارجيّةِ، وكنتُ سعيدًا بتقديمِ أنواعِ الدّعمِ كافّةً للمنظّمةِ، وذلك بما لا يتعارَضُ مع الأهدافِ والسّياساتِ والمصالحِ الأردنيّةِ.

كنتُ مؤيّدًا من حيثُ المبدأُ لقيامِ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ حين تأسّستْ في منتصفِ ستّينيّاتِ القرن العشرين لإبرازِ هويّةِ الشّعبِ الفلسطينيِّ، وكنتُ

كغيري من الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ ومن الفلسطينيّين بشكلٍ عامٍّ، مستائين من عدمِ قدرةِ الدّولِ العربيّةِ منذ العام ١٩٤٨، على حمايةِ الفلسطينيّين من عدوانيّةِ إسرائيل واَحتلالها لوطنِهم.

وكنتُ أرى ما يتعرّضُ له الشّعبُ الفلسطينيُّ من معاناةٍ وحصارٍ، وأصبحتْ قناعتي كغيري بأنّهُ لا بدَّ للفلسطينيّين من أن يتولّوا أمورَهم بأنفسِهم، وأن يكونوا فعلًا رأسَ الحربةِ في اَستعادةِ أراضيهم، ما يتطلّبُ إنشاءَ كيانٍ سياسيٍّ لهم، أصبحتْ تعبّرُ عنه وتمثّلهُ منظّمةُ التّحريرِ الفلسطينيّةِ.

ومعَ مرورِ الأيّامِ، تمّ الاعترافُ بكيانِ المنظّمةِ، ما ساعدَ بوضعِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ على الأجندةِ الدّوليّةِ.

في الوقتِ عينِهِ، كنتُ أجِدُ تعارُضًا بين قناعاتي وبين التّصرّفاتِ السّياسيّةِ لبعضِ القادةِ في المنظّمةِ، ومنها أحداث أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠ الّتي أعتبرُها صراعًا بين الدّولةِ الأردنيّةِ الّتي تريدُ فرضَ سلطتِها ونظامِها وسيادتِها على أراضيها، وبين مجموعاتٍ مُسلّحةٍ تريد أن تستوليَ على النّظامِ، وتفرضَ سيطرَتَها بقوّةِ السّلاحِ. فهي لم تكن حربًا بين الأردنيّين والفلسطينيّين، ولا حربًا أهليّةً.

وكنتُ أنظرُ إلى العلاقةِ مع المنظّمةِ ومع القضيّةِ الفلسطينيّةِ من منطلقٍ مبدئيٍّ وإستراتيجيٍّ بعيدِ المدى، يتجاوزُ العواطفَ الشّخصيّةَ والانتماءاتِ الضّيّقةَ، واَستطعتُ التّوفيقَ بين اَلتزامي بعملي الرّسميِّ واَنتمائي، وبين مساعدتي للمنظّمةِ من خلالِ منصبي الرّسميِّ، علنًا وليس في الخفاءِ، ملتزمًا الصّدقَ وشرفَ الخِدمةِ والمِهنيّةَ.

وذلك ما أدّى إلى تحسّنِ علاقتي بقياداتِ منظّمةِ التّحريرِ، وأصبحتْ مبنيّةً على الاحترامِ المتبادلِ، في حين بقيتُ قريبًا من الملكِ حسين وقمتُ بعملي خيرَ قيامٍ.

وكنتُ أعلمُ أن ياسر عرفات ينزعجُ من شخصٍ مثلي، يتمتّعُ بمكانةٍ سياسيّةٍ جيّدةٍ في الأردنّ، وقريبٍ من الملك، ويشاركُ في صناعةِ القرارِ السّياسيِّ الأردنيِّ وله خلفيّتهُ العائليّةُ في فلسطين وما تتمتّعُ به من نفوذٍ في الضّفّةِ الغربيّةِ.

وأعلمُ أيضًا أنّ عرفات في كثيرٍ من الأحيانِ، كان يتوجّسُ خِيفَةً من وصولي إلى مراكزَ عُليا. واَنسجامًا مع «الفوبيا» الّتي كانت تُلازمهُ دائمًا من أنَّ أحدًا ما، سوف يحلُّ مكانه، فقد كان يظنُّ أنّني أو غيري سنحلُّ محلّهُ. وكان يُعدُّ عدّتهُ لمواجهةِ هذا الأمرِ.

فعندما اَنْتُخِبْتُ رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ في نوفمبر / تشرين الثّاني ١٩٩٣، صرّحَ ياسر عرفات، وكان قد وقّعَ لتوّهِ اَتّفاقَ أوسلو (Oslo) مع الإسرائيليّين، بأنَّ اَنتخابي هو خطوةٌ من قِبَلِ الأردنّ لاستعادةِ النّفوذِ إلى الضّفّةِ الغربيّةِ، وهذا ما جعلَ الشّريفَ زيد بن شاكر، وكان آنذاك رئيسًا للدّيوانِ الملكيِّ، يحذرّني بعدَ عِلمِه بما قالهُ عرفات، وقدّم لي رئيسُ الدّيوانِ الملكيِّ والأجهزةُ الأمنيّةُ سيّارةً مصفّحةً ضدَّ الرّصاصِ ومُرافِقًا أمنيًّا لحمايتي من أيِّ تهديدٍ محتملٍ.

كما أذكرُ أنّ العميدَ عادل العرموطي الّذي كان يشغلُ آنذاك منصبًا في الأمنِ العامِّ، قد زارَني في مجلسِ النّوّابِ ليبحثَ معي مُجملَ التّرتيباتِ الأمنيّةِ الّتي كانوا يريدون إحاطتي بها. واَعتذرتُ من الشّريف زيد والعميد العرموطي عن قبولِ تلك التّرتيباتِ، وقلتُ لهما إنّ «أبا عمّار يُثرثرُ دائمًا في مثلِ هذه الأمورِ وقد لا يكون ما قاله صحيحًا، فلا تأخذا أقوالهُ وتصريحاتهُ على محملِ الجِدِّ».

وكان شعورُ عرفات تجاهي مُلتبسًا، ففي حين كان يعتبرني وطنيًّا صادقًا، إلّا أنّه وفي الوقت عينِهِ يرى أنّي مصدرَ تهديدٍ له.

ولم يكن عرفات مطمئنًّا إلى نيّاتِ الملكِ وهو يقدّمُ كلَّ الدّعمِ للمنظّمةِ، فقد كان يشكُّ بينه وبين نفسهِ في مطامحِ الملكِ غيرِ المعلنةِ، ويكشفُ عن اَهتزازِ ثقتهِ

بالملكِ حسين الّتي كانت بالفعلِ قائمةً على الخوفِ منه، بسببِ شعورهِ بطموحِ للملكِ حسين بعودةِ الضّفّةِ الغربيّةِ إلى سلطتهِ، وتلك هي طبيعةُ عرفات النّفسيّةُ، فقد كانت هواجسُ الشّكِّ حتّى في أقربِ النّاسِ إليه هي المسيطرةُ عليه.

وللأسفِ، فإنَّ هذه المشاعرَ «بين الطّرَفَين» ظّلتْ قائمةً إلى ما بعد فكِّ الارتباطِ بفترةٍ طويلةٍ، وقد ظهرت في مناسباتٍ متعدّدةٍ.

في تلك الفترةِ، كان أبو عمّار حائرًا في توجّهاته، فقد كانتِ التّجاذباتُ تشدّهُ إلى جهاتٍ مختلفةٍ.

داخليًّا، كان في المنظّمةِ رجالٌ أقوياء مثل «أبو أياد» و«أبو جهاد» و«أبو مازن»، وكانوا يُخالفونه الرّأيَ في بعضِ سياساتهِ وتوجّهاتهِ.

خارجيًا، كانت لديه رغبةٌ بفتحِ قناةِ اَتّصالٍ مع الولاياتِ المتّحدةِ من أجلِ اَنتزاعِ اَعترافٍ أميركيٍّ بالمنظّمةِ أو به شخصيًّا، ولكنْ بشروطه.

في المقابلِ، كان الاتّحادُ السّوفياتيُّ خائفًا من خسارةِ الورقةِ الفلسطينيّةِ، وهي أهمُّ حركاتِ التّحرّرِ العالميّةِ في ذلك الوقتِ، وكانت تتباهى موسكو بدعمِها وتبنّيها، أمّا مواقفُ الدّولِ العربيّةِ تجاههُ، فكانت إمّا متناقضةً كلّيًّا مع سياستهِ أو مؤيّدةً له.

كلّ هذه الأمواجِ كانت تتلاطمُ في وجهِ ياسر عرفات، وكان أسهلُ عملٍ يمكنهُ القيامُ به هو الابتعادُ بسياساتهِ عن الأردنّ، على الرّغمِ من أنّ الملكَ حسين كان مُصّرًا على إدخالِ منظّمةِ التّحريرِ في عمليّةِ السّلامِ من خلالِ اَنعقادِ المؤتمرِ الدّوليِّ، ومن خلالِ سعيهِ لدى الأميركيّين للحصولِ على الاعترافِ بمنظّمةِ التّحريرِ والبدءِ بإجراءِ اَتّصالاتٍ غيرِ رسميّةٍ تنتهي بالاعترافِ الرّسميِّ بها.

كوني وزيرًا للخارجيّةِ، شاركتُ في كلِّ الزّياراتِ الرّسميّةِ الّتي قامَ بها كلُّ وفدٌ أردنيٌّ – فلسطينيٌّ مشتركٌ إلى دولٍ عربيّةٍ وأجنبيّةٍ عديدةٍ لتسويقِ الاتّفاقِ،

كما قُمتُ بتسليم رسائلَ ملكيّةٍ إلى كلِّ دولِ الخليجِ العربيِّ ما عدا السّعوديّة، لشرحِ أهدافِ الاتّفاقِ بعدَ توقيعِه. وقد كنتُ مؤمنًا بأهمّيّةِ الاتّفاقِ والاستمرارِ فيه والدّفاعِ عنه لِما سيكونُ له من آثارٍ إيجابيّةٍ بعيدةِ المدى.

كان الملكُ حسين مهتمًّا بإقناعِ رئيسةِ وزراءِ بريطانيا مارغريت تاتشر بهذا الاتّفاقِ، كما كان واثقًا من قدرتِها على مساعدتِه في تسويقِه وتبنّي وجهةِ النّظرِ الأردنيّةِ، بخاصّةٍ لدى إدارةِ الرّئيسِ الأميركيِّ رونالد ريغان، وكان يرغبُ بإثباتِ قدرتِه وصحّةِ قراراتِه وسيطرتِه على الأمورِ كافّةً في بلدِه للسّيّدةِ تاتشر، وسعى حثيثًا لإقناعِها بمقابلةِ الوفدِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ المُشتركِ الّذي كان يضمُّ كلًّا من عبد الوهاب المجالي، ومحمّد ملحم (أبو علاء)، وعضو اللّجنةِ التّنفيذيّةِ في منظّمةِ التّحريرِ المطران إيليّا خوري، بالإضافةِ إليَّ.

ونجحَ الملكُ حسين بإقناعِ تاتشر لقاءَ الوفدِ، شرطَ أن يصدرَ بيانٌ مشتركٌ عن الزّيارةِ يُذكرُ فيه القرار ٢٤٢، الّذي كانت منظّمةُ التّحريرِ وعرفات يرفضان قبولهُ آنذاك.

تولّى زيد الرّفاعي ترتيبَ كلِّ الاتّصالاتِ مع منظّمة التّحريرِ تحديدًا، للاتّفاقِ على نصِّ البيانِ، وحتّى تسمية أعضاءِ الوفدِ، وكانت فكرةُ اقتراحِ المطران إيليّا خوري رئيسِ الطّائفةِ الإنجيليّةِ الّتي تدين بها بريطانيا والملكة، فكرةً ذكيّةً صدرتْ عن الرّفاعي.

لم أكن أعلمُ بتفاصيلِ تلك الاتّصالات، فقد كنتُ في حينِه أترأّسُ الوفدَ الأردنيَّ لاجتماعاتِ الدّورةِ السّنويّةِ للجمعيّةِ العامّةِ للأممِ المتّحدةِ في نيويورك، إلى أن أخبرَني الرّفاعي أثناءَ انعقادِ دورةِ الأممِ المتّحدةِ، أنّه قد تحدّدَ موعدُ لقاءِ تاتشر في بريطانيا كي أتوجّهَ من الأممِ المتّحدةِ إلى لندن للمشاركةِ في الوفدِ.

وكانتِ المصادفةُ أنّ محمّد ملحم كان هو الآخرُ في نيويورك ضمنَ الوفدِ الفلسطينيِّ، وذهبنا سويًّا إلى لندن، وكنّا في الفندقِ نراجعُ نصَّ البيانِ الّذي سوف تُذيعهُ تاتشر بعد لقائِنا بها، وفوجئَ محمّد ملحم بوجودِ بندٍ في البيانِ يتحدّثُ عن القرار ٢٤٢. اِعترضَ على الأمرِ قائلًا أنّ تعليماتِ ياسر عرفات المباشرةَ لا تسمحُ له قبولَ هذه الإشارةِ في البيانِ.

أعلمتُ الرّفاعي فورًا بما قالهُ محمّد ملحم، فأجابني: «هذا هو الاتّفاقُ»، سألتهُ: «مع مَنْ كان الاتّفاق؟» فقال: «مع إيليّا خوري الّذي كان يقومُ بدورِ حلقةِ الوصلِ بينه شخصيًّا وبين عرفات».

اِستغربتُ موقفَ الرّفاعي، لعلمي أنّه كان يُجري كلَّ اَتّصالاتهِ مباشرةً مع خليل الوزير الّذي كان لا يزالُ يقيمُ في عمّان، ولم تجرِ العادةُ أن يتمَّ الاتّصالُ، إنْ لهذا الأمر أو لغيره، من خلالِ وسيطٍ آخر هو المطران إيليّا خوري، وأبلَغَني الرّفاعي أنّ المطران أكّدَ له بأنَّ هذا هو موقفُ ياسر عرفات.

الغريبُ أنّ المطران إيليّا خوري، عندما سألتهُ عن حقيقةِ ما حصلَ بعيدًا عن الرّسميّاتِ بعد فترةٍ طويلةٍ، أخبرَني أنّ ما كان يبلغهُ إلى زيد الرّفاعي إنّما كان رأيهُ الشّخصيّ وليس نتيجةَ اَتّصالاتٍ بينه وبين عرفات.

وجدْنا أنفسَنا في وضعٍ حرِجٍ للغايةِ، لا سيّما وأنّ الملكَ حسين كان في زيارةٍ خاصّةٍ إلى بريطانيا، وجرتِ اَتّصالاتٌ محمومةٌ بيني وبين مسؤولِي الخارجيّةِ البريطانيّةِ حولَ هذا الأمرِ.

واَتّصلَ محمّد ملحم بياسر عرفات واَستطاعَ الحديثَ معه بعدَ جهدٍ جهيدٍ وبعد عدّةِ محاولاتٍ، وجدهُ في السّودان وأعلمهُ بالموقفِ، فغضبَ عرفات غضبًا شديدًا، وسمعتُ صوتهُ عبرَ الهاتفِ قائلًا لمحمّد ملحم بأنّهُ لن يسمحَ لأيٍّ كان بترهيبهِ والضّغطِ عليه، ولن يقبلَ بالقرارِ ٢٤٢، حتّى لو أدّى ذلك إلى فشلِ

لقاءِ الوفدِ مع تاتشر، وقالَ بأنّه لن يُوافِقَ إطلاقًا على ذكرِ القرار ٢٤٢ في أيِّ بيانٍ مشتَركٍ وحذّرهُ من الذّهابِ إلى تاتشر.

اِتّصلَ بي الملكُ حسين من منزلِهِ الخاصِّ في لندن، فأعلمتهُ بالأمرِ وبتفاصيلِه، وكانتِ الخارجيّةُ البريطانيّةُ قد رفضتْ رفضًا قاطعًا حذفَ ذكرِ القرارِ ٢٤٢ من نصِّ البيانِ حتّى لو تمَّ إلغاءُ اللّقاءِ أصلًا.

وأظنُّ أنّ الملكَ أعلَمَ مكتبَ تاتشر بهذا الوضعِ، وبأنّنا لسنا المسؤولين عن هذا الأمرِ بل عرفات نفسه هو المسؤول، وإظهارًا لحسنِ نيّةِ الأردنّ فإنّ وزيرَ الخارجيّةِ مستعدٌّ للقاءِ نظيرِهِ البريطانيِّ السّيّد جيفري هاو (Geoffrey Howe) في مقرِّ وزارتِهِ لتأكيدِ اَلتزامِ الأردنّ بالعمليّةِ السّلميّةِ وبالقرار ٢٤٢. وهذا ما حصلَ.

فقد ذهبتُ في اليومِ التّالي في تمّوز / يوليو ١٩٨٥ إلى وزارةِ الخارجيّةِ البريطانيّةِ وشرحتُ للوزيرِ ملابساتِ ما جرى، وأسِفنا لما حدثَ، وأكّدتُ اَلتزامَ الأردنّ بالقرارِ ٢٤٢. وقامتْ جريدةُ الهيرالد تريبيون (Herald Tribune) بنشرِ صورةٍ لي أثناء لقائي بجفري هاو، بعدَ أن تعمّدَ الإعلامُ البريطانيُّ الإساءةَ لمنظّمةِ التّحريرِ ولعرفات أثناءَ تغطيةِ الصّحافةِ البريطانيّةِ لهذه المسألةِ.

اِنتهى فصلٌ مريعٌ من العلاقةِ المهتزّةِ بين الأردنّ ومنظّمةِ التّحريرِ، وبقيَتِ التّفاصيلُ غامضةً بشأنِ اَتّصالِ الرّفاعي مع المطرانِ إيليّا خوري لترتيبِ هذا الأمرِ الحسّاسِ، ومسألة تجاهُله الاتّصال بخليل الوزير مع أنّه كان يعلمُ علمَ اليقينِ بأنّه هو الرّقمُ الأوّلُ للمنظّمةِ في الأردنّ، وكان قد أجرى معه كلَّ الاتّصالاتِ المهمّةِ وفي المواضيعِ كافّةً، وكان أبو جهاد جاهزًا دائمًا للقاءِ الرّفاعي والتّصارُحِ معه حولَ القضايا كافّةً.

وقد سألتُ الرّفاعي لاحقًا وفي أكثرِ من مناسبةٍ عن هذا الأمرِ، وكان جوابهُ دائمًا أنّ ذلك كان قرارَ عرفات. وفي ضوءِ معرفتي بزيد وبذكائهِ، بقيَتْ علاماتُ الاستفهامِ تحومُ فوق هذا الجوابِ.

اِنتهى اَتّفاقُ عمّان بإعلانِ إلغائهِ من قِبَلِ الحكومةِ الأردنيّةِ الّتي كنتُ فيها وزيرًا للخارجيّة بتاريخ ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٦، وبوجودِ الأشخاصِ أنفسِهم الّذين كانوا متحمّسين جدًّا لإتمامهِ، بدءًا بالملكِ حسين، مرورًا بمروان القاسم وعدنان أبو عودة، واَنتهاءً بزيد بن شاكر.

وكنتُ قد شاركتُ في الرّأيِ وفي الموقفِ والاستشارةِ من أجلِ إنضاجِ العلاقةِ الأردنيّةِ – الفلسطينيّةِ وتحسينِها في ذلك الحينِ، لتأمينِ أفضلِ الظّروفِ لانعقادِ المؤتمرِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ في دورتهِ السّابعة عشرة في عمّان، ومن ثمّ لإنجاز الاتّفاقِ الأردنيّ – الفلسطينيّ.

وبصفتي وزيرًا للخارجيّةِ، كنتُ أرى الوضعَ الصّعبَ الّذي وصلَ إليه عرفات نتيجةَ الاتّفاقِ، وكيفيّةَ اَستغلالهِ لتدعيم موقفهِ وزعامتهِ بغيةَ الخروجِ من مأزقهِ الكبيرِ. فقد وجدَ عرفات فرصةً للتّملّصِ من الاتّفاقِ الأردنيّ – الفلسطينيِّ، وذلك بفعلِ المقاومةِ الشّديدةِ الّتي واجَهَها بسببهِ داخلَ المنظّمةِ ومن عناصرَ قياديّةٍ مهمّةٍ فيها. وكذلك من قِبَلِ دولٍ عربيّةٍ أخرى قويّةٍ وصاحبةِ تأثيرٍ ونفوذٍ داخلَ المنظّمةِ نفسِها مثل سورية والجزائر، بالإضافةِ إلى موقفِ بعضِ الدّولِ العربيّةِ الأخرى الّتي كانت من المفترضِ أن تدعمَ الاتّفاقَ أو تقفَ موقفًا محايدًا ولا مباليًا، مثل السّعوديّة ومصر، بالإضافة إلى معارضةِ الاتّحادِ السّوفياتيِّ الشّديدةِ له.

فضلًا عن ذلك، كان ياسر عرفات قد بدأَ يشعرُ بعدَ فترةٍ، أنّه قد يستطيعُ الإفلاتَ من الحصارِ الّذي عانى منه بعد خروجهِ من بيروت سنة ١٩٨٢،

وتحديدًا بعد اجتماعِ المجلسِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ السّابع عشر في عمّان الّذي كان أشبهَ بخشبةِ الخلاصِ لإنقاذهِ من الغرقِ بعد خروجهِ من لبنان.

والأهمُّ، أنّه شعرَ بأنَّ هدفهُ من توقيعِ الاتّفاقِ قد تحقّقَ؛ فعاد إلى موقِعه السّابقِ، وبدأَ مرحلةَ التّراجُعِ عنه تدريجيًّا.

وكان التّعاملُ مع تكتيكِ عرفات مقتصرًا على المطبخِ السّياسيِّ الأردنيِّ، إلّا أنّني كنتُ متيقّنًا بأنّ العملَ يجبُ أن يتواصلَ ويُستكملَ لدعمِ هذا الاتّفاق، ويجب أن تبقى العلاقاتُ الأردنيّةُ – الفلسطينيّةُ على المستوى الرّسميِّ الرّفيعِ من التّفاهمِ والتّعايشِ، ولم أرَ أيَّ مبرّرٍ منطقيٍّ أو موضوعيٍّ للخطواتِ والإجراءاتِ الأردنيّةِ المضادّةِ الّتي حصلَتْ فيما بعد، وعبّرتُ عن موقفي هذا صراحةً داخلَ الاجتماعاتِ الرّسميّةِ عدّةَ مرّاتٍ.

عندما تبلّغْنا في مجلسِ الوزراءِ قرارَ إغلاقِ مكاتبِ منظّمةِ التّحريرِ في عمّان للمصادقةِ عليه، عارَضتُ ذلك بشدّةٍ، وناقشتُ هذا القرار مطوّلًا استنادًا إلى قناعاتي، وانطلاقًا من تخوّفي من انعكاسِ هذا القرارِ على مصداقيّةِ الأردنّ، إلّا أنّ مجلسَ الوزراءِ وافقَ عليه.

قبل إعلانِ إلغاءِ الاتّفاقِ بين الأردنّ ومنظّمةِ التّحريرِ بحوالي العام، جرى الحديثُ عن مساهمةِ الأردنّ في التّفاهمِ مع منظّمةِ التّحريرِ لإنقاذِ المدنِ الفلسطينيّةِ الكبرى من براثنِ إدارةِ شؤونِ ضبّاطِ الاحتلالِ لشؤونِ البلديّات وهيمنة الضباط الاسرائيليين. فبعدَ أن تمّتْ إزاحةُ رؤساءِ البلديّاتِ الفلسطينيّةِ المنُتخَبين، استلمَ ضبّاطُ الجيشِ الإسرائيليِّ إدارةَ البلديّاتِ الفلسطينيّةِ، وأصبحتْ أوضاعُها وأوضاعُ المواطنين في حالةٍ سيّئةٍ للغايةِ.

لم تكنِ الإدارةُ الإسرائيليّةُ مهتمّةً بالمشاريعِ ولا بتحسينِ البنيةِ التّحتيّةِ ولا بالتّطويرِ ولا حتّى بتسييرِ الشّؤونِ اليوميّةِ للمواطنين وللبلديّاتِ نفسِها،

فتصرّفَ النّاسُ في هذه البلديّاتِ بحسبِ قناعاتِهم، وبدأَ البناءُ العشوائيُّ، وأصبحتِ المدنُ قذرةً للغايةِ، وغرقتْ في الفوضى.

وبدأَ الحديثُ في الضّفّةِ الغربيّةِ عن ضرورةِ تولّي أبنائِها إدارةَ شؤونِ البلديّاتِ، لكنَّ إسرائيل رفضتْ إجراءَ انتخاباتٍ بلديّةٍ، وبعد فترةٍ طويلةٍ من النّقاشِ وإبداءِ الآراءِ ومحاولةِ إيجادِ بدائلَ، استقرَّ الرّأيُ على أن تُعامَلَ كلُّ بلديّةٍ على حدةٍ وبحسبِ وضعِها.

وكان الشّهيدُ ظافر المصري رئيسَ الغرفةِ التّجاريّةِ المنتخَبةِ، وكان محبوبًا من قِبَلِ أهلِ المدينةِ، كما كان موضعَ ثقةِ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ وخصوصًا رئيسها ياسر عرفات، كذلك كان موضعَ ثقةِ خليل الوزير (أبو جهاد)، الّذي كان مسؤولًا عن القطاعِ الغربيِّ، أي الضّفّةِ الغربيّةِ، وكان أبو جهاد في ذلك الحينِ يقيمُ في عمّان وكان الشّهيد ظافر المصري يتردّدُ عليه باستمرار.

وقبلَ استلامِهِ رئاسةَ البلديّةِ، وحتّى كانون الأوّل / ديسمبر عام ١٩٨٥، ترأّسَ ظافر المصري غرفةَ تجارةِ نابلس المنتخبةَ، وافقَ الأردنّ كما وافقَ المعتدلون نسبيًّا في منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ على تعيينِهِ عمدةَ نابلس من قِبَلِ إسرائيل، بعد نحوِ ثمانية عشر شهرًا من الاتّصالاتِ غير المباشرةِ بين إسرائيل والأردنّ.

إلّا أنّ المصري رفضَ مقترحاتِ الحكمِ الذّاتيِّ الإسرائيليِّ، وركّز على تحسينِ الأوضاعِ في نابلس، وأصرَّ أن يتمَّ الانتقالُ للبلديّةِ بطريقةٍ ديمقراطيّةٍ ووطنيّةٍ، وقَبِلَ بشرطِ أن تُعلنَ جميعُ الأطرافِ موافَقَتَها على أن ينتقلَ مجلسُ إدارةِ الغرفةِ التّجاريّةِ في نابلس ليصبحَ مجلسًا بلديًّا للمدينةِ.

ولم يصبحْ ظافر المصري رئيسًا وحدهُ، فقد أصبحَ جميعُ أعضاءِ الغرفةِ التّجاريّةِ أعضاء في مجلسِ البلديّةِ وبذلك أصبحت غرفةُ التّجارةِ وبلديّةُ

نابلس تحكمُهما هيئةٌ واحدةٌ مُنتخَبةٌ أصلًا هي غرفةُ التّجارةِ، واَصطحبتهُ بنفسي في عمّان إلى لقاءاتٍ متعدّدةٍ مع مسؤولين أردنيّين، بدءًا برئيسِ الوزراءِ زيد الرّفاعي، إلى زيد بن شاكر وآخرين، وكنتُ حينها وزيرًا للخارجيّةِ، كذلك اَصطحبتهُ في زياراتٍ متعدّدةٍ إلى خليل الوزير (أبو جهاد) في منزلهِ بعمّان.

كانت علاقةُ ظافر مع خليل الوزير ومع منظّمةِ التّحريرِ عميقةً وسرّيّةً، وكان يعتبرهُ رجلَ المنظّمةِ في نابلس، فقد كان ظافر قناةً ماليّةً مهمّةً لخليل الوزير وللقطاعِ الغربيِّ، وكنت مطّلعًا على عمقِ العلاقةِ ما بينهما من خليل الوزير نفسهِ قبلَ اَستشهادهِ في تونس وبعدَ اَستشهادِ ظافر المصري.

وبالنّتيجةِ، جرى التّوافقُ بين الحكومةِ الأردنيّةِ ومنظّمةِ التّحريرِ على أن يتولّى مجلسُ غرفةِ التّجارةِ إدارةَ بلديّةِ نابلس ورئاستَها، وحصلَتْ إجراءاتُ الانتقالِ بمسيرةٍ شعبيّةٍ كبيرةٍ، رافقتِ اَنتقالَ مجلسِ غرفةِ التّجارةِ سيرًا على الأقدامِ إلى مبنى البلديّةِ واَستلامه مفاتيحَها.

وكان واضحًا حجمُ التّأييدِ الشّعبيِّ والجماهيريِّ لهذه الخطوةِ من خلالِ حجمِ المسيرةِ الّذي كان يهدفُ أصلًا إلى التّأكيدِ على أنّ هذا الإجراءَ مُتّفقٌ عليه ومبارَكٌ من قِبَلِ المواطنين، ولا غبار عليه، لا من قِبَلِ أهالي نابلس ولا من منظّمةِ التّحريرِ أو الحكومةِ الأردنيّةِ.

وبصراحةٍ أقولُ إنّ ردودَ الحكومةِ الأردنيّةِ كانَ مَحْدودًا في ميزانِ تقريرِ مثلِ هذا الأمرِ من عدمه، فقد كان الثّقلُ الأساسيُّ في القرارِ وفي الاتّصال بيدِ منظّمةِ التّحريرِ، أمّا الاتّصالُ مع الحكومةِ الأردنيّةِ للحصولِ على مباركتِها ودعمِها فكان مجّردَ اَستكمالٍ لقرارٍ شبهِ مُتّخذٍ أصلًا، لكنَّ دعمَ الحكومةِ الأردنيّةِ وموافقتَها كان ضروريًا أيضًا. وهو ما تمَّ في حينهِ.

وبدأتْ أحوالُ البلديّةِ في نابلس تتحسّنُ بسرعةٍ لافتةٍ واَستطاعَ النّاسُ تنفّسَ الصّعداء، وتمَّ إنجازُ مشاريعَ خدماتٍ كانت معدومةً في السّابقِ، ولم يكن هناك اَعتراضٌ إطلاقًا على هذه الخطوةِ إلّا من قِبَلِ فصائلَ تقيمُ في دمشق.

كنّا جميعًا – ظافر نفسه وعائلته وأهل مدينتهِ – على قناعةٍ بأنّ هذه، خدمةٌ وتضحيةٌ من ظافر الّذي كان بإمكانهِ الاستغناءُ عنها لأنّه لم يكن يسعى لها إطلاقًا.

واَستُشهدَ ظافر المصري على يدِ المجرمِ مؤيد عبد الصّمد من الجبهةِ الشّعبيّةِ لتحرير فلسطين يوم الثّاني من آذار / مارس ١٩٨٦، بينما كان يسيرُ مشيًا على الأقدامِ ويتحدّثُ مع مواطنٍ بالقربِ من مبنى بلديّةِ نابلس، وشاركَ ما يقاربُ الخمسين ألف فلسطينيّ في جنازته في الثّالث من آذار / مارس ١٩٨٦، فقد جرتْ له جنازةٌ مهيبةٌ ومؤثّرةٌ وضخمةٌ، لم تشهدْ لها الضّفّةُ الغربيّةُ ونابلس مثيلًا إلّا بعد عشرين عامًا، وذلك في جنازة الرّئيس ياسر عرفات، ورفعتْ بيوت نابلس الأعلامَ السّوداءَ وأُعلنَ الحدادُ فيها.

وأحدثَ اَستشهادُ المصري ضجّةً كبيرةً في أنحاءِ العالمِ، وتناقلتِ الصّحفُ والإعلامُ العالميُّ الخبرَ، وكان سبقَ اَغتياله بعدّةِ أيّامٍ اَغتيال أولوف بالمه (Olof Palme) رئيسِ وزراءِ السّويدِ، فنشرتْ مجلّةُ «لو نوفيل أوبزرفتور» (Le Nouvel Observateur) الفرنسيّةُ اليساريّةُ الواسعةُ الانتشارِ، صورتَي ظافر المصري وأولوف بالمه على غلافِها الرّئيسيِّ، باَعتبارِهما شهيدَي الحقدِ والعنصريّةِ، وأرسلتْ حكوماتُ أوروبّا كافّةً، تعازيها الحارّةَ لمنظّمةِ التّحريرِ وللحكومةِ الأردنيّةِ ولعائلةِ الشّهيدِ.

ما أكتبهُ هنا، هو وصفٌ حقيقيٌّ لكلِّ ما جرى في ظروفِ تعيينِ ظافر المصري. صحيحٌ أنّ ظافر كان عمّي، ولكنّهُ كان في الوقتِ عينِهِ أكثر من أخٍ

لي، فكلانا من سنٍّ واحدةٍ، وكنّا زملاء في الصّفِّ منذُ الثاني الابتدائيِّ حتّى السّنةِ الأولى في الجامعةِ الأميركيّةِ في بيروت، وقد طُعِنْتُ في قلبي عندما اَستُشهِدَ، ودعوتُ الله أن يعيدهُ للحياةِ، فقد فقدتُ باَستشهادهِ جزءًا من نفسي وما زلتُ، بعد كلِّ تلك السّنواتِ الطّويلةِ، أشعرُ بالأسى والحزنِ على غيابِ هذا الرّجلِ الوطنيِّ الكبيرِ الكريمِ النّفسِ والخُلُقِ.

أُدينتِ الجبهةُ الشّعبيّةُ لتحريرِ فلسطين وزعيمُها جورج حبش على هذا العملِ الإجراميِّ الطّائشِ ضدَّ شخصيّةٍ وطنيّةٍ فلسطينيّةٍ مرتبطةٍ اَرتباطًا مباشرًا ووثيقًا بمنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، الّتي كانت ولا تزالُ تناضلُ في ذلك الوقتِ لإزالةِ الاحتلالِ عبرَ النّضالِ الوطنيِّ الشّعبيِّ والمقاومةِ الّتي أعلنتْ ظافر المصري شهيدًا من شهداءِ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ وشهيدَ فلسطين.

في يو م من الأيّامِ – لا أذكرُ السّنةَ – طلبَ جورج حبش زيارتي في المنزلِ، وأعتقدُ أنّ هدفهُ كان تقديمَ الاعتذارِ غيرِ المباشرِ على ما قامتْ به منظّمتهُ ضدّ عمّي ظافر المصري. تريّثْتُ كثيرًا في قبولِ طلبهِ، لكنّني في النّهايةِ اَستقبلتهُ في منزلي لأنّه يهمُّني جدًّا تبرئةُ ساحةِ عمّي الوطنيِّ الغيورِ من أيّةِ شبهةٍ.

وزيارةُ جورج حبش لي في منزلي كانت بحدِّ ذاتِها اَعترافًا صريحًا بالذّنبِ وبالخطأِ الكبيرِ الّذي اَقترفَتْهُ منظّمتهُ، صحيحٌ أنّنا لم نتطرّقْ إلى العملِ الشّائنِ الّذي اَرتكبتهُ منظّمتهُ، ولكنَّ الزّيارةَ كانت إشارةً منهم إلى جريمةٍ اَقترفوها كما كانت مؤشّرَ اَعتذارٍ عنها.

اِعتُقِلَ المجرمُ وجرتْ محاكمتهُ من قِبَلِ قوّاتِ الاحتلالِ، وحُكِمَ عليه بالسّجنِ المؤبّدِ. وبحسبِ علمي، فإنّ مدّةَ الحكمِ قدِ اَنتهت، وهو يعيشُ الآن في عنبتا. وألمحَ حبش في حديثهِ إلى إحدى خلايا المنظّمةِ السّرّيّةِ الّتي تصرّفتْ من تلقاءِ نفسِها.

وبقِيَتِ الزّيارةُ بيني وبين جورج حبش سرّيّةً، وعرف عنها عددٌ محدودٌ من قادةِ منظّمتهِ، وذلك لغايةِ كتابةِ هذه السّطورِ، ولم يعرفْ بها أيٌّ كان حتّى أفراد عائلتي، لأنّني كنتُ أخشى رفضَ أفرادِ العائلةِ لتلك الزّيارةِ وإضاعة فرصةٍ تُعبّرُ فيها الجبهةُ عن ندمِها واَعتذارِها، وسيبقى مدوّنًا في سجلّها وتاريخِها أنّها اَغتالت «خائنًا» كما أسمتهُ في بيانِها، ولم أكن أتصوّرُ أو أقبلُ أنا أو أيّ فردٍ من أفرادِ عائلتي أن يوصَفَ ظافر المصري بخيانةِ وطنهِ فلسطين، بل كان على العكسِ تمامًا، شهيدًا من شهدائِها الأبرارِ.

في أوائلِ شهرِ نيسان/ أبريل سنة ١٩٨٧، كنّا في زيارة بصحبةِ الملك حسين إلى لندن بوجودِ زيد الرّفاعي وزيد بن شاكر، وذلك لمواكبةِ لقاءِ الملكِ بوزيرِ الخارجيّةِ الأميركيّ جورج شولتز للتّباحثِ ولاَستمرارِ الحوارِ حول الوفدِ الأردنيّ – الفلسطينيّ المشترَكِ المُقترحِ لحضورِ مؤتمرٍ دوليٍّ نادى به الملكُ ووافقت عليه منظّمةُ التّحريرِ «ومواصفات» الفلسطينيّين الّذين سيشاركون في الوفدِ، وحضرَ شولتز إلى منزلِ الملكِ في لندن الكائنِ في ٧ شارع بالاس جرين (Palace Green, London W8 7) وكان بصحبتهِ عددٌ من مرافقيه من بينِهم ريتشارد ميرفي.

كان معظمُ الحديثِ قد تركّزَ حولَ المبادراتِ المتوفّرةِ لتأليفِ الوفدِ الفلسطينيّ – الأردنيّ المُشتركِ.

بعد مغادرةِ شولتز والوفدِ المرافقِ له، وجدتُ في زاويةٍ من زوايا صالون منزلِ الملكِ ملفًّا نسيَهُ أحدُ الأعضاءِ المرافقين لشولتز مكتوبٌ عليه «سرّيٌّ للغايةِ». أخذتُ الملفَّ سريعًا إلى الملكِ وبدأْنا بالاطّلاعِ على محتوياتهِ. ونظرًا إلى أهمّيّة المعلوماتِ الواردةِ فيه، قرَّرّ الملكُ تصويرهُ كلّهُ بسرعةٍ فائقةٍ، قبل أن يكتشفوا ضياعهُ وقبلَ إعادتهِ لجورج شولتز.

ولهذه الغايةِ، أطفأْنا أنوارَ المنزلِ حتّى لا يعودَ صاحبُ الملفِّ ويطلبهُ منّا قبلَ أن نقومَ بتصويرهِ، وصدرتْ تعليماتٌ لحرسِ المنزلِ بإبلاغِ مَنْ يعودُ من أعضاءِ الوفدِ الأميركيِّ بأنَّ المنزلَ خالٍ لأنّنا غادَرْناه بعدَهم مباشرةً، وعندما اَنتهى التّصويرُ، أُنيرتِ الأضواءُ مجددًّا، وجلسْنا بعد ذلك نطّلعُ وندقّقُ في كلِّ أوراقِ الملفِّ من النّسخةِ المُصَوَّرةِ.

كان الملفُّ يتضمّنُ أوراقَ عملٍ على الطّريقةِ الأميركيّةِ (position papers)، وعلى خططٍ متعدّدةٍ لمواقفَ محتملةٍ شبيهةٍ بالسّيناريوهاتِ وبالخططِ الرّئيسيّةِ والخططِ البديلةِ متعدّدةِ الدّرجاتِ من المفاوضات، وعلى موقفِ الولاياتِ المتّحدةِ الحقيقيِّ من منظّمةِ التّحريرِ ومشاركتِها، والحلِّ النّهائيِّ المتمثّلِ بتحسينِ الأوضاعِ الاقتصاديّةِ للمواطنين في الضّفّةِ الغربيّةِ والحكمِ الذّاتيِّ .

وأثناءَ وجودِنا في لندن، اَلتقى الملك حسين وشيمون بيريز (Simon Perez) في منزلِ اللّورد ميتشكوم (Lord Mitchum) في الحادي عشر من نيسان / أبريل ١٩٨٧، وكان بصحبةِ الملك زيد الرّفاعي. أمّا بصحبةِ بيريز فكان يوسي بيلين (Youssi Beilin) حسب ما عرفتُ لاحقًا، وأسفرَ ذلك اللّقاءُ عن اَتّفاقيّةٍ عُرِفت بـ»ورقة بيريز - الحسين» ونصّتْ على «تشكيلِ إطارٍ تمهيديٍّ لدعوةِ مؤتمرٍ دوليٍّ برعايةِ الأممِ المتّحدةِ وعلى أساسِ قرارَي مجلسِ الأمنِ ٢٤٢ و٣٣٨، لإيجاد حلٍّ للصّراعِ العربيِّ - الإسرائيليِّ وللقضيّةِ الفلسطينيّةِ»، وبحسب الاتّفاقيّة، «يمثّل الأردنّ مصالحَ الشّعبِ الفلسطينيِّ في المؤتمرِ ولا تشتركُ منظّمةُ التّحريرِ الفلسطينيّةُ فيه، كان الجانبان ينويان إعادةَ الضّفّةِ الغربيّةِ إلى إدارةِ المملكةِ الأردنيّةِ الهاشميّةِ بشكلٍ جزئيٍّ أو كاملٍ نتيجةَ هذا المؤتمرِ».

من جهةٍ ثانيةٍ، كان الوضعُ الأردنيُّ - الفلسطينيُّ يتناقضُ تناقضًا كبيرًا مع العلاقةِ الوثيقةِ بين الحكومةِ الأردنيّةِ وبين خليل الوزير «أبو جهاد»، الّذي كان

مسؤولَ القطاعِ الغربيِّ في المنظّمةِ، وكان يقيمُ في الأردنّ ويديرُ أعمالهُ في الضّفّةِ الغربيّةِ واتّصالاتهُ من عمّان.

و«أبو جهاد» صاحبُ شخصيّةٍ مُحبّبةٍ وودودةٍ ويوحي بالثّقةِ، وكان مَرِنًا ومتفهّمًا إلى أقصى الحدودِ، ولم تكن علاقتي معه تقتصرُ على كوني وزيرًا للخارجيّةِ، إنّما تعدّتْ ذلك لتصبحَ علاقةَ صداقةٍ، وكنّا نتشاركُ أحيانًا في مناقشةِ العديدِ من الآراءِ وطرحِ الأفكارِ في الشّؤونِ العامّةِ.

فقد كان خليل الوزير (أبو جهاد) مسؤولاً عن الجبهةِ الغربيّةِ في فلسطين، الّتي تُعنى بإدارةِ التّحرّكاتِ والنّضالِ الفلسطينيِّ في الضّفّةِ الغربيّةِ، وكان الأردنّ مطّلعًا على الكثيرِ من نشاطاتهِ، ولم يمانعْ في بعضِها، وكانت شخصيّتهُ تؤّهلهُ لأن يكونَ مفوّضًا من المنظّمةِ لتولّي العلاقاتِ مع الأردنّ، فهو قياديٌّ وموثوقٌ به وغيرُ صداميٍّ، وقد تمكّنَ من إقامةِ علاقاتٍ جيّدةٍ مع الحكومةِ الأردنيّةِ والمخيّماتِ.

يومَ اَستشهادهِ رحمه الله، في تونس في السّادس عشر من نيسان / أبريل ١٩٨٨، كنتُ حينَها وزيرًا للخارجيّةِ، واتّصلَ بي عبد الرزّاق اليحيى الّذي كان آنذاكَ ممثّلًا للمنظّمةِ في الأردنّ حوالي السّاعة الخامسة والنّصف صباحًا، وقال لي: «صديقكَ أبو جهاد قدِ اَغتيلَ صباحَ اليومِ في تونس».

اِغتالتهُ إسرائيل بإنزالِ فريقٍ من الكومندوس على الشّاطئِ التّونسيِّ قربَ مساكنِ قادةِ المنظّمةِ، وكانت سيّارةٌ مستأجرةٌ بانتظارهم لتقلّهم إلى بيته، وقطعَ الكومندوس الاتّصالاتِ ودخلوا منزلهُ وأطلقوا عليه الرّصاصَ أمامِ زوجتهِ.

صُعِقْتُ لهذا الخبرِ، وحزنتُ حزنًا شديدًا عليه، وتفاهمتُ فورًا مع رئيسِ الوزراءِ زيد الرّفاعي ووزير الدّاخليّةِ رجائي الدّجاني بأن نقترحَ على منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ دفنهُ في عمّان، ثمَّ عرضتُ الأمرَ على عبد الرزّاق اليحيى

باَسمِ الحكومةِ الأردنيّةِ. وقبل أن نتلّقى جوابًا من ياسر عرفات، عقدتُ اَجتماعًا في وزارةِ الخارجيّةِ، ضمَّ وزيرَ الدّاخليّةِ ووزراءَ آخرين، للبدءِ بترتيباتِ الجنازةِ الّتي كنّا متُفقّين بأن تكون مَهيبةً ومنضبطةً ولا تؤدّي لأيّةِ حساسيّاتٍ أو اَحتكاكات، وذلك بما يتناسبُ وقيمةَ الرّجلِ وعطائهِ وأهمّيّتهِ، ولتأكيدِ مدى اَلتزامِ الأردنّ بالقضيّةِ الفلسطينيّةِ.

منذُ البدايةِ، كنّا نشكُّ بقبولِ أبو عمّار اَقتراحَ الأردنّ دفنَ أبو جهاد في عمّان، ولكنّني تدخّلتُ مُسبقًا لحثِّ عبد الرزّاق اليحيى شخصيًّا على إقناعِ المنظّمةِ بأنَّ من مصلحتِها وتقديرًا للشّهيدِ أن تتمَّ جنازتهُ في الأردنّ، لكنَّ فاروق القدّومي (أبو اللّطف) اتّصلَ بي وأعلمني بأنَّ والِدَي أبي جهاد وعائلتهُ قرّروا دفنهُ في مخيّمِ اليرموكِ، في ضواحي دمشق، حيث كانا يقيمان.

عبّرتُ عن أسفي وأسفِ الحكومةِ الأردنيّةِ للقدّومي عن ذلك، وقلتُ له إنّ: «هذا قرار خاطئٌ وقد طغتْ عليه الحساسيّاتُ والمخاوفُ الّتي لا أساسَ لها».

هذه الحادثةُ الّتي بدتْ في ظاهرِها عائليّةً، وفي حقيقتِها وباطنِها سياسيّةً، كشفتْ لي عمقَ مشاعرِ عرفات السّلبيّةِ وغيرِ المُبرّرةِ تجاهَ الأردنّ والنّظامِ، ومن المؤسفِ جدًّا أنَّ أمَّ جهاد كانت على رأسِ الرّاغبين بدفنِ زوجِها خارجَ الأردنّ، هذا ما قيلَ لي حينَها.

كان هدفُ الملكِ من الاتّفاقِ وخلال حقبةِ زيد الرّفاعي، هو قبولُ الدّولِ العربيّةِ، وتحديدًا منظّمة التّحريرِ بالقرارِ ٢٤٢ وبالشّرعيّةِ الدّوليّةِ، مقابلَ أن تسيرَ الولاياتُ المتّحدةُ خطواتٍ مماثلةً باتّجاهِ المنظّمةِ. أمّا كيفيّةُ الوصولِ إلى هذه النّقطةِ، فكانتِ الشّغلَ الشّاغلَ للملكِ حسين وللدّبلوماسيّةِ الأردنيّةِ.

عندما عُقدَ الاتّفاقُ، اَتّصلَ الملكُ بالولاياتِ المتّحدةِ لمعرفةِ مدى قبولِها له. وخلال زيارتي واشنطن، في أواخرِ أيّامِ حكومةِ عبيدات كانت تشكُّ بأنّهُ لا

يحظى بالإجماعِ . وقلتُ ذلك للملكِ. لهذا قمْنا بتلك الزّياراتِ لبعضِ العواصمِ العربيّةِ والأوروبيّةِ. وكان هناك جهدٌ مضاعَفٌ بذلَهُ الملكُ شخصيًّا في اَتّصالٍ مباشرٍ مع السّعوديّة خطوةً بخطوةٍ، ليس فقط لأنّ السّعوديّةَ طرفٌ عربيٌّ أساسيٌّ وداعمٌ للأردنّ، بل لتساعِدَنا أيضًا على قبولِ الاتّفاقِ عربيًّا وأميركيًّا.

عندما توّلى زيد الرّفاعي الرّئاسةَ، كان عليه إكمالُ الطّريقِ بحسبِ ترتيباتِ الملكِ، وأخذُ المبادرةِ بهذا الاتّجاهِ، لكنَّ الولاياتِ المتّحدةِ لم تعلن يومًا ما وبصراحةٍ تأييدَها للاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ، ورغم ذلك أرادَ الملكُ حسين عقدَ الاتّفاقِ غيرِ ملتفتٍ تمامًا إلى رأيِ الأميركيّين وإلى مدى تقبّلهم له، فالولاياتُ المتّحدةُ كانت مؤمنةً بأنَّ خيرَ وسيلةٍ للتّفاوضِ هي المفاوضاتُ المباشرةُ بين المنظّمةِ وإسرائيل بعدَ اَعترافِ المنظّمةِ بالقرارِ ٢٤٢.

وأظنُّ أنّ هذا التّردّدَ الأميركيَّ والسّعوديَّ كان المسمارَ الّذي دُقَّ في نعشِ الاتّفاق، فضلًا عن عرفات الّذي لم يوقّعِ الاتّفاقَ أصلًا، واَستثمرَ ذلك الجهدَ في بناءِ الجسورِ مع بعضِ الجهاتِ والدّولِ الّتي فَقَدها بعدَ خروجهِ من بيروت.

كذلك لا يمكنُ تجاهل الإشاراتِ المتضاربةِ كمعارضةِ رجالاتِ «فتح» الكبارِ والأقوياءِ الاتّفاقَ بشدّةٍ، مثل «أبو أياد»، وكذلك فاروق القدّومي (أبو اللّطف).

وبالرّغمِ ممّا فرضَ هذا الاتّفاق من تحضيراتٍ ولقاءاتٍ وزياراتٍ ومشاكلَ ومقاومةٍ من قوًى كبرى وإقليميّةٍ، فإنّ عرفات لم يصُادقْ عليه ولم يوقّعْهُ، مكتفيًا بتوقيعِ الأحرفِ الأولى من اَسمهِ فقط، واَنتهى أخيرًا إلى لا شيء، على الرّغم من أنّهُ كان مشروعَ اتّفاقٍ، وأصبحَ واضحًا لنا في عمّان أنّ أبو عمّار يواجهُ مصاعبَ حقيقيّةً وخطرةً في ترويجهِ داخلَ منظّمةِ التّحريرِ وداخلَ «حركة فتح».

ونتيجةً لبعضِ هذه الأمورِ مثل التّردّدِ الأميركيِّ، ومعارضةِ الاتّحادِ السّوفياتيِّ ودولِ الصّمودِ والتّصدّي، والموقف المعُارِض داخلَ فتح والمنظّمةِ، قامَ زيد الرّفاعي باتّخاذِ إجراءاتِ التّضييقِ على منظّمةِ التّحريرِ واَختراعِ قيادةٍ بديلةٍ وإغلاقِ مكاتبِ فتح في عمّان، وإلغاءِ الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ.

وكما فوجئتُ بقرارِ فكِّ الارتباطِ مع الضّفّةِ، كذلك فوجئتُ بقرارِ إغلاقِ مكاتبِ منظّمةِ التّحريرِ في عمّان وإبعادِ خليل الوزير (أبو جهاد) من الأردنّ خلالَ مدّةٍ زمنيّةٍ قصيرةٍ جدًّا، وإلغاء الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ.

وفي وقتٍ كانت فيه العلاقاتُ الأردنيّةُ – الفلسطينيّةُ مُتوتّرةً للغايةِ، برزتْ محاولةُ الأردنّ صنعَ زعيمٍ فلسطينيٍّ جديدٍ وتسويقهُ في الأردنّ وفي أوساطِ الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ على أنّهُ «زعيمُهم المقبلُ»، فقد اَختيرَ عطا الله عطا الله الفلسطينيُّ الأصلِ، الّذي كان يُعرفُ بلقبِ «أبو الزّعيم»، لإعدادهِ خَلَفًا لياسر عرفات ومنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، ولم أكن قد سمعتُ باَسمه من قبلُ.

بدأَ اَسمُ أبو الزّعيم بالظّهورِ في خِضمِّ إلغاءِ الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ واَتّهامِ كلِّ طرفٍ للطّرفِ الآخرِ بأنّه هو الّذي أدّى بتصرّفاتهِ إلى إلغاءِ الاتّفاقِ، وبعدَ إغلاقِ مكاتبِ منظّمةِ التّحريرِ في عمّان، طُلِبَ من أبو جهاد (خليل الوزير) مغادرةِ الأردنّ شبهَ مطرودٍ.

وكان واضحًا للجميعِ أنّ قصّةَ أبو الزّعيمِ بإخراجِها السّيئِ وأهدافِها الواضحةِ للجميعِ مُصطنعةٌ ومُفبركةٌ ومكشوفةٌ إلى حدٍّ بعيدٍ، ولن تنطليَ على أحدٍ، ولا يُمكنُ للأردنّ أن يُحقّقَ أيَّ نجاحٍ في تسويقهِ زعيمًا جديدًا وخليفةً لعرفات.

ولم يغيّرْ في هذا الواقعِ أنّ الأردنّ منحَ أبو الزّعيمِ كلَّ الإمكانيّاتِ الماليّةِ والسّياسيّةِ والجماهيريّةِ، وفُتِحَتْ له المخيّماتُ الفلسطينيّةُ في الأردنّ على مصراعيها، حتّى إنّ الجهاتِ الأردنيّةَ المسؤولةَ عن صناعتهِ زعيمًا مستقبليًّا

للفلسطينيّين قامتْ بحشدِ النّاسِ في المخيّماتِ، وفَتْحِ المكاتبِ له وإغداقِ الأموالِ على المواطنين من أصلٍ فلسطيني لشراءِ ولائهم، الأمرُ الّذي لم تشهدْهُ المخيّماتُ الفلسطينيّةُ في الأردنّ منذُ خروجِ منظّمةِ التّحريرِ بكلِّ فصائِلِها عقبَ أحداثِ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠.

لم تتوقّفْ تلك التّسهيلاتُ عند هذا الحدِّ، بل سمحتِ الحكومةُ له بإصدارِ صحيفةٍ حملتِ اَسمَ «القدس»، ولعلّ من غريبِ الصّدفِ أن يتولّى رئاسةَ تحريرِها عديلي السّابق د. فواز طوقان.

واَستقطبتْ حركةُ أبو الزّعيم الكثيرَ من المنُافقين والوصوليّين والمُنتفعين والمُتسلّقين، وأولئكَ المرتبطين بتوجّهاتِ الحكومةِ وتعليماتِ أجهزتِها الأمنيّةِ، وبدا الرّجلُ للوهلةِ الأولى، وكأنّهُ يخطو بخطواتٍ واسعةٍ نحو تحقيقِ النّجاحِ المُخطّطِ له، إلّا أنّ هذه الإشاراتِ لم تُقنعْ أحدًا بأنه بدأَ يحظى بتأييدِ اللّاجئين الفلسطينيّين.

لم أكن تمامًا في صورةِ ما كان يُعَدُّ داخلَ المطبخِ السّياسيِّ الأردنيِّ. فقد كانت حلقةُ صناعةِ القرارِ في هذا الشّأنِ تحديدًا، تضمُّ فقط كلًّا من زيد بن شاكر، وزيد الرّفاعي، ومروان القاسم، وعدنان أبو عودة، ومدير المخابراتِ طارق علاء الدّين، كونه أمرًا داخليًّا لا علاقةَ لوزيرِ الخارجيّةِ به.

ومن المثيرِ للاهتمامِ أنّ اَستثنائي من المطبخِ السّياسيِّ في موضوعِ منظّمةِ التّحريرِ وأبوالزّعيم كان يستندُ إلى معرفةِ «الطّبّاخين» بتوجّهاتي وآرائي الواضحةِ والصّريحةِ الّتي لا تتّفقُ مطلقًا مع الخطِّ الرّسميِّ الجديدِ حيالَ المنظّمةِ، بخاصّةٍ وأنّ رأيي السّياسيَّ كان مُؤثّرًا في جوانبَ معيّنةٍ من السّياساتِ الأردنيّةِ، وهذه هي الخطوةُ الثّانيةُ الّتي أوجدتْ لي وضعًا مُعيّنًا فيما يُطَلقُ عليهِ في هذه الأيّام «السيستم السّياسيّ».

فقد كنتُ في أتّونِ هذه الأحداثِ، وأعرفُ تمامًا وضعَ أبو الزّعيم، وكنتُ أُناشِدُ أصحابَ القرارِ بالكفِّ عن هذه المغامرةِ غيرِ المحسوبةِ العواقبَ، وإسدالِ السّتارةِ عليها باكرًا لأنْ لا أملَ لها بالنّجاحِ، فهي حركةٌ عابرةٌ ومؤقّتةٌ ستنتهي إلى الفشلِ، وسيثبُتُ فشلُها سريعًا وقريبًا جدًّا، مهما دفعَ الأردنّ من أموالٍ وقامَ بتجييشِ النّاس لصالِحِها، فليسَ بهذه الطّريقةِ تُصنَعُ الزّعاماتُ والقياداتُ السّياسيّةُ والوطنيّةُ والاجتماعيّةُ لدى الشّعوبِ.

لا أعلمُ إذا كان النّظامُ الأردنيُّ على قناعةٍ بما كان يفعلهُ، أو إذا كان يؤمنُ فعلًا بقدرتهِ على النّيلِ من شرعيّةِ ياسر عرفات وشعبيّتهِ وإحلالِ شخصيّةٍ جديدةٍ مكانه بهذه السّرعةِ، كما كان النّاسُ يعرفون تاريخَ أبو الزّعيم جيّدًا، بما يعني أنّ الأردنّ فشلَ حتّى في اَختيارِ الشّخصيّةِ الّتي قد تحظى على الأقلِّ بثقةِ مَنْ تتوجّهُ إليهم بهذه المسرحيّةِ السّيئةِ.

قد يكونُ الهدفُ من وراءِ صناعةِ حركةِ أبو الزّعيم تكتيكًا للتّشويشِ على عرفات وإشعارهِ بأنّ لدى الأردنّ قدرةً في التّأثيرِ عليه، وعلى صناعةِ زعاماتٍ فلسطينيّةٍ بديلةٍ له، تحظى بتأييدٍ كاملٍ من النّظامِ الأردنيِّ، وبأنّه ليس الوحيدَ في السّاحةِ الفلسطينيّةِ.

وبسببِ هذا الموقفِ الّذي كنتُ أعبّرُ عنه في أحاديثَ خاصّةٍ، ومن خلالِ المناقشاتِ في بعضِ الأحيانِ داخلَ مجلسِ الوزراءِ، وبسببِ موقفي السّابقِ الرّافضِ والمحتجِّ على إغلاقِ مكاتبِ منظّمةِ التّحريرِ في عمّان، فقد بنى بعضُهم اَنطباعًا خاطئًا عنّي وصنّفَني منحازًا إلى مواقفِ المنظّمةِ.

وبأمانةٍ أقولُ إنّني خلالَ تلك المناقشاتِ والمحاوراتِ كنتُ مُحتجًّا، لكن بهدوءٍ بعيدًا عن العصبيّةِ والتّوتّرِ، فقد كنتُ أعدُّ نفسي أعملُ ضمنَ النّظامِ الأردنيِّ فقط ولمصلحتهِ، وإن كانت لي وجهةُ نظرٍ مختلفةٌ.

لا أذكرُ أنّ أحدًا من الوزراءِ في حكومةِ زيد الرّفاعي قد أيّدَني أو وقفَ إلى جانبي، فالتّعليقاتُ كانت متعدّدةً أثناءَ النّقاشِ، قد يؤيّدُني بعضُهم في نقطةٍ ما، وليسَ في الموقفِ كلّهِ، أو يأخذُ موقفًا ضدّي في الاتّجاهِ الآخرِ.

إلّا أنّ الاتّهاماتِ بشأني لم تكن صحيحةً ألبتّةَ، فقد كنتُ مؤمنًا بأهمّيّةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ للأردنّ نظامًا وأرضًا وشعبًا، وكنتُ من المقتنعين بأنّي أؤدّي واجبي كوني وزيرًا لخارجيّةِ الأردنّ يدركُ جيّدًا حساسيّةَ الوضعِ الأردنيِّ تجاهَ فلسطين وأهمّيّته بالنّسبة إليها.

لم ألتقِ أبا الزّعيم في حياتي إلّا بعد اَنتهاءِ مهُمّتهِ وعودتهِ مرّةً أخرى إلى أحضانِ ياسر عرفات، وذلك في مناسبَتَين اَجتماعيّتَين أو أكثر، ولم ندخلْ في أيِّ نقاشٍ حولَ أيٍّ من القضايا السّابقةِ.

أكتبُ هنا تفاصيلَ عن حقيقةِ ظاهرةِ أبو الزّعيم، ليس لأنّني كنتُ وزيرًا للخارجيّةِ فحسب، فلم تكن تلك الظّاهرةُ في صلبِ اَختصاصي أو اَهتماماتي المباشرة، أو حتّى صلاحيّاتي كوزيرٍ، بل كنتُ أتعامَلُ معها من خلالِ كوني مواطنًا صالحًا يعرفُ قيمةَ مثلِ هذه التّصرّفاتِ وخفاياها، ولكنْ، بموجبِ منصبي، فقد كنتُ أتعرّضُ في أحيانٍ كثيرةٍ إلى أسئلةٍ تتعلّقُ بتلك الظّاهرةِ «الميتة» أثناءَ الاجتماعاتِ الرّسميّةِ ومن خلالِ لقاءاتي واتّصالاتي بالمسؤولين المشُرفين على هذا الأمر، من الملكِ حسين إلى زيد الرّفاعي والشّريف زيد بن شاكر ومديرِ المخابراتِ العامّةِ.

وإذا كان الشّيءُ بالشّيءِ يُذْكَرُ، فقد حدثتْ قصّةٌ شبيهةٌ بعدَ مرورِ خمس عشرة سنة على قصّةِ «أبو الزّعيم» أثناءَ محاكمةِ ليث شبيلات أمامَ محكمةِ أمنِ الدّولةِ، وكانت محاكمةٌ لا تمتُّ إلى تطبيقِ قوّةِ القانونِ أو مبدأِ العدالةِ بشيءٍ، فقد اَسْتُعينَ بشاهدٍ خياليٍّ، شهدَ ضدَّ ليث من وراءِ ستارٍ ولم يرَهُ أحدٌ، ثمّ غادرَ

الشّاهدُ إلى ألمانيا، ومن هناك شهدَ عكسَ ما قالهَ في عمّان، وكانت تمثيليّةً «مفضوحةً» وموضوعَ تندّرٍ في الجلساتِ واللّقاءاتِ.

في أحدَ لقاءات الملكِ عبد الله الثّاني مع رؤساءِ الوزاراتِ السّابقين، ونحن نجلس إلى طاولةِ الغداءِ في منزلِ مضر بدران، دارَ الحوارُ حولَ إبعادِ مسؤولِي حماس عن الأردنّ، وكما سأشرحُ لاحقًا، فقد كان النّقاشُ حاميًا ومتوتّرًا، وفي مداخلةٍ لمديرِ المخابراتٍ في حينه سميح البطّيخي، شرحَ فيها المخالفاتِ الّتي اَرتكبَتْها حماس، وهي ليست مخالفاتٌ بالمعنى الصّحيح، بل هي «تركيب مخالفات»، وأذكرُ تمامًا أنّ زيد بن شاكر خاطبَ البطّيخي قائلًا له بما معناه: «اِنتبهوا كي لا تقعوا في خطأ «الشّاهد العراقيّ» في محاكمةِ ليث شبيلات إلى دقّةِ المعلوماتِ ومصداقيّةِ الاتّهاماتِ (يقصد هنا تلك الموجّهةَ إلى حماس).

وفي تقديري، فإنّ تمثيليّةَ شبيلات لاقتْ نفسَ مصيرِ التّمثيليّةِ «المفضوحةِ» لتمثيليّةِ «أبو الزّعيم».

وفي قراءةٍ لتلك الفترةٍ، يمكن الاستنتاجُ أنّه نتيجةَ الخلافاتِ داخلَ منظّمةِ التّحريرِ ونظرًا إلى هشاشةِ الوضعِ الفلسطينيِّ في الوقتِ عينِهِ، وإلى خلافاتِها مع بعضِ الدّولِ العربيّةِ، لم يرغَبِ المشكّكون في أهدافِ الاتّفاقِ ولا المعارضون له بقتلهِ في الحالِ، بل قرّروا التّمهّلَ قليلًا قبلَ الإجهازِ عليه وقتله قتلًا بطيئًا.

كان من ضمنِ مخطّطاتِ زيد الرّفاعي قبولُ الأردنّ بمشروعِ حكمٍ ذاتيٍّ واسعٍ للضّفّةِ الغربيّةِ كخطوةٍ أولى لتحقيقِ الانسحابِ الإسرائيليّ فيما بعد ضمنَ مؤتمرٍ دوليٍّ، وقد أعدَّ لهذا الغرضِ وبالاتّفاقِ مع الحكومةِ الأميركيّةِ مشروعًا طموحًا للتّنميةِ مدّتُه خمسُ سنواتٍ، أشرفَ على وضعهِ آنذاك وزيرُ التّخطيطِ د. طاهر كنعان، يهدفُ إلى تحسينِ الوضعِ المعيشيِّ لسكّانِ الضّفّةِ

الغربيّةِ، اَستنادًا إلى أنّ تحسينَ الأوضاعِ الاقتصاديّةِ للسّكّانِ سينعكسُ إيجابًا على حياتِهم وعلى اَستقرارِهم وعلى ميولِهم السّياسيّةِ.

والفكرةُ أساسًا من بين أفكارِ وزيرِ الخارجيّةِ الأميركيّ جورج شولتز، وكان يخطّطُ للسّيرِ تدريجيًّا في الانسحابِ الإسرائيليِّ من الضّفّةِ الغربيّةِ لتحصلَ على حكمٍ ذاتيٍّ، وذلك بموافقةِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ. وكان يعتقدُ بأنَّ تحسينَ الوضعِ الاقتصاديِّ في الضّفّةِ الغربيّةِ شرطٌ ضروريٌّ لإبعادِ سكّانِها عن الإرهابِ والقضاءِ عليه، وتأهيلِهم لمواكبةِ المراحلِ اللّاحقةِ، وكان يظنُّ في قرارةِ نفسِهِ أنّ رفعَ مستوى معيشةِ الفلسطينيّين في الضّفّةِ الغربيّةِ سوف يكون كافيًا ليلغيَ أملَ التّحريرِ والمطالبة الفلسطينيّة بالانسحابِ الإسرائيليِّ.

وأظنُّ أنّ الملكَ حسين وزيد الرّفاعي كانا متوافِقَين ومقتنِعَين أنّ تحريرَ الضّفّةِ الغربيّةِ لا يتُّم إلّا من خلالِ خطّةٍ تدريجيّةٍ بعيدةِ المدى، وواجهتْ هذه الخطوةُ شكوكًا كثيرةً داخلَ الأردنّ وخارجَهُ، وشنّتْ منظّمةُ التّحريرِ الفلسطينيّةِ عليها هجومًا كاسحًا كونها تخلّيًا عن قراراتِ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ وبخاصّةِ القرار ٢٤٢، الّذي كان العمودَ الأساسيَّ للتّحرّك، وسُمِّيتْ سياسةَ «التّقاسمِ الوظيفيِّ».

وبحسبِ علمي، فقد كانت خطواتُ فتحِ البنوكِ الأردنيّةِ فروعًا لها في الضّفّةِ الغربيّةِ وتسهيلِ مرورِ وعبورِ التّجارةِ من الضّفّةِ الغربيّةِ إلى الشّرقيّةِ، وموضوعِ تزويدِها بالكهرباءِ من الأردنّ، وما إلى ذلك من قضايا محلّيّةٍ أخرى، جزءًا من الاستعدادِ لتوسيعِ الإدارةِ المحليّةِ، والبدءِ بتسليمِ مقاليدِ الحكمِ تدريجيًا إلى الفلسطينيّين.

واَستكمالًا لهذهِ الفكرةِ بما يتناسبُ والمشروعَ، اَقترحَ زيد الرّفاعي ضرورةَ تغييرِ تركيبةِ مجلسِ النّوّابِ البالغِ عددُ أعضائهِ ثمانين نائبًا، ليتوسّعَ ويصبحَ

عددُ أعضائه مائة واثنين وأربعين عضوًا، يتوّزعون على واحدٍ وسبعين مقعدًا للضّفّةِ الشّرقيّةِ، وستّين مقعدًا للضّفّةِ الغربيّةِ، وأحدَ عشرَ مقعدًا للمخيّماتِ في الأردنّ.

جُوبِهَ هذا المشروعُ بمعارضةٍ شديدةٍ في الدّاخلِ والخارجِ، وكنتُ أوّلَ المعارضين له مع أنّني كنتُ وزيرًا للخارجيّةِ حينَها، واَحْتَجَّتْ عليه منظّمةُ التّحريرِ الفلسطينيّةِ ودولٌ عربيّةٌ أخرى كونه قبولًا أردنيًّا بالحكمِ الذّاتيِّ وتأسيسًا له، وهو هدفٌ إسرائيليٌّ بحتْ.

وكنتُ بالتّأكيدِ ضدَّ تخصيصِ أحدَ عشرَ مقعدًا للمخيّماتِ الفلسطينيّةِ في الأردنّ بِحَدِّ ذاتِها، فقد كنتُ أعتقدُ أن هذه المحاصصةَ سوف تقسمُ المجتمعَ الأردنيَّ وستخلقُ مشاكلَ في التّمثيلِ داخلَ مجلسِ النّوّابِ الجديدِ.

كذلك من أسبابِ فشلِه فشلُ خطّةِ التّنميةِ نفسِها فهي لم تتحقّقْ. كما إنّ الحكومةَ الأردنيَّة لم تستطعْ جمعَ المبالغِ اللّازمةِ المخصّصةِ لتنفيذِها، ونجحتْ فقط بجمعِ ملايين قليلةٍ جدًّا، لم تكن لتغطّي حتّى برنامجًا تنمويًّا صغيرًا من مجموعِ البرامجِ والمشاريعِ الكبيرةِ الّتي تبنّتْها الخطّةُ، وفشلَ المشروعان.

P U R E I S T H E T R U T H

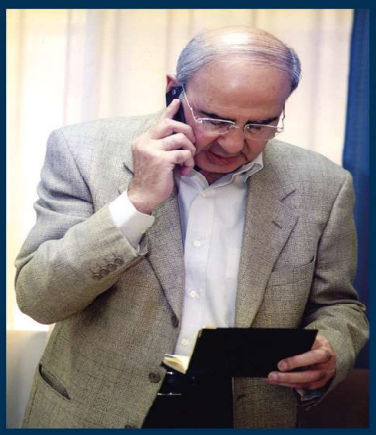

# مذكرات طاهر المصري

# الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

**طاهر المصري**

9 786144 862629